دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن

عبد الناصر نور*، جمال عبد المنعم البستنجي**

ملخـص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية ودور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات هذه الأزمة على البنوك العاملة في الأردن. واستخدمت الدراسة المنهج القياسي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي للأعوام (2001-2011) على نحو نصف سنوي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية العالمية رفعت كلاً من نسبة الديون غير العاملة ونسبة السيولة القانونية ونسبة كفاية رأس المال وخفضت من نسبة العائد على الأصول نتيجة إلى خفض سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة الواحدة. وتوصي الدراسة البنك المركزي الأردني بالاستمرار بتشديد الرقابة المصرفية على البنوك التجارية وخاصة في مجالات التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وذلك لتجنب البنوك أي أثار سلبية قد تنقل من الخارج إلى البنوك الأردنية على نحو خاص والاقتصاد الأردني على نحو عام.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية العالمية، البنك المركزي الأردني، البنوك التجارية الأردنية.

المقدمـة

يعدّ القطاع المصرفي في الاقتصاديات الحديثة من أهم القطاعات لكونه يحشد المدخرات المحلية والأجنبية ويمول الاستثمار ومن ثَم يعدّ حلقة الاتصال الأكثر أهمية بين المستثمر ومصادر التمويل ويفعل اتساع أنشطة هذا القطاع وتشعبه أصبح تطوره ومتانة مراكزه المالية المعيار المهم الذي يحكم من خلاله على سلامة الاقتصاد في أي بلد وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وفي هذا الإطار تسعى البنوك المركزية في كل أنحاء العالم إلى تحقيق هدفها المتمثل بالاستقرار النقدي من خلال توافر البيئة المصرفية الكفؤة، التي تعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المحلية. وكثف البنك المركزي الأردني جهوده في الآونة الأخيرة لتحقيق سلامة الوضع المالي للجهاز المصرفي الأردني وتعزيز منعته لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي، من خلال تطبيق المعايير الدولية وخاصة معايير لجنة بازل وخاصة تلك التحديثات الأخيرة التي صدرت في ضوء الأزمة المالية العالمية.إن المتتبع لمسيرة الأزمات العالمية نجد من الطبيعي أن يرتبط أداء البنوك الأردنية بالأزمات المالية وخاصة في ضوء اتساعها لتصبح أزمة اقتصادية لتشمل القطاعات الاقتصادية كافة وذلك ما يسمى "أثر العدوى" من الدول المتقدمة والنامية (طوقان، 2005)، حيث تقوم هذة الدراسة بالربط بين المتغيرات النقدية والمؤشرات المالية خلال الأزمة المالية العالمية من خلال تحليل الانحدار الخطي ومن واقع التقارير المالية لتحليل دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في إيجاد إجابة عن السؤال الرئيس، هل كان للإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية في مجال (سعر فائدة الاقتراض، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع

*أستاذ، عميد كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
anoor@meu.edu.jo
* موظف، البنك المركزي.
jbostanji@yahoo.com
تاريخ استلام البحث 2012/10/18 وتاريخ قبوله 2013/3/31.

لليلة واحدة) أثر معنوي للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية في البنوك العاملة في الأردن في مجال مؤشرات المتانة المالية المتمثلة في (نسبة الديون غير العاملة، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال)؟

وبناء على مشكلة الدراسة، قامت الدراسة باختبار فرضية معنوية أثر الإجراءات التي أتخذها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية المتمثلة بتحريك سعر فائدة الاقتراض، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية في البنوك العاملة في الأردن في مجال مؤشرات المتانة المالية والمتمثلة في (نسبة الديون غير العاملة، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال).

اهداف الدراسة واهميتها:

تهدف هذه الدراسة على نحو رئيس إلى قياس مدى استجابة مؤشرات المتانة المالية وتطبيقها على أعمال البنوك العاملة في الأردن وحسب السياسات التي اتخذها البنك المركزي الأردني، وكذلك قياس مدى نجاح الإجراءات والسياسات التي اتخذها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك في ضوء الدور المهم الذي يؤديه البنك المركزي الأردني في المحافظة على الاستقرار النقدي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ايجابية في ظل الأزمة المالية العالمية، من خلال الإجراءات التي يقوم بها البنك في توافر جهاز مصرفي سليم.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعرضت الاقتصاديات العالمية على مدى التاريخ إلى العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي كان لها الأثر الكبير في اقتصادياتها. وبالمقارنة نجد أن الأزمة المالية العالمية الراهنة ونتائجها السيئة على الاقتصاديات الصناعية لم تكن الأزمة الكبرى، مقارنة بأزمة عام 1929 ولكنها كانت الأوسع انتشارا في العالم. من هنا يمكن أن نبني على الأحداث التاريخية لمعرفة المرتكزات التي أدت إلى نشوء الأزمات على نحو عام والأزمة المالية العالمية الحالية على نحو خاص فنجد وجود أنشطة اقتصادية احتكارية في قطاعات مقابل أسواق تنافسية من دون قيود في قطاعات أخرى مما جعل هنالك تباينات ما بين القطاعات والأنظمة الاقتصادية.(الروسان والروابده،2010).

ويرجع تاريخ الأزمات المالية والاقتصادية إلى أواخر القرن التاسع عشر التي تبلورت في أزمة الكساد العالمي الكبير خلال الفترة 1929– 1933، ولذلك فالأزمات المالية والاقتصادية ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، ويلحظ أن الأزمات تعمقت خلال العقدين الأخيرين إذ عانت الكثير من الدول سواء الصناعية منها أو الناشئة من أثرها وبدرجات متفاوتة، فنجد ما بعد عام 1979 أن اكثر الأزمات كانت أزمات سعر الصرف وأزمات مصرفية، ولكن أزمات أسعار الصرف كانت أكثر من الأزمات المصرفية. أما خلال الفترة (1975 – 1986) فانعكس الاتجاه لتسود الأزمات المصرفية ويمكن أن يعلل ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة التي فرضت على بعض الدول هيكلة نظامها المصرفي في الثمانينيات والتسعينيات، وفي أواخر التسعينيات وبسبب تدهور أداء البنوك في بعض دول العالم لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك وإنقاضها من هذه الأزمات وبذلك دخل مفهوم الإنقاض من الدولة الأمر الذي خلق نوعاً من المخاطر المعنوية لدى البنوك. نستخلص كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر على نحو مفاجئ مع صعوبة تقدير آثارها التي تنتشر على شكل عدوى وبائية داخل الدولة وخارجها.

أما الأزمة المالية العالمية الراهنة فقد اهتم بها المفكرون الاقتصاديون والسياسيون والمستثمرون والعامة على حد سواء، كما ويمكن أن نستخلص من كل تلك الأزمات من خلال البحث بأهم العوامل التي دفعت إلى وقوع الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وانتشارها والآثار المترتبة عليها بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء فنجد أن بعض المفكرين رأوا أنها أزمة مالية بحتة بينما رأى آخرون أنها أزمة إدارة، في حين ردها آخرون إلى أنها أزمة رقابة بينما ركز فريق آخر على أنها قلة الحوكمة خاصةً بالنسبة للشركات الكبرى وربط فريق خامس بين كل هذه العناصر وأوجزها في أنها أزمة فكرية نتيجة للرأسمالية المفرطة التي

لا بد من أن يكون مآلها أزمات متتابعة، وأن هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دور الدولة كمراقب في الأسواق الاقتصادية للحفاظ على التوازن الحساس بين أطراف الحياة السياسية والاقتصادية (قندح، 2009).

ولقد تطرق الكثيرون من الباحثين لتعريف الأزمة المالية وتوصلوا إلى العديد من المفاهيم التي توضح ماهية الأزمة المالية، فلقد تم تعريفها بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثـاره إلى القطاعات الأخرى. كما يمكن تعريفها بأنها انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهذه الأصول قد تكون رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية وقد تكون أصولاً مالية، أي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو المخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلا). فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاساً أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها(قندح، 2009).

وبعد أن تم مسح الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال الاستعانة بمواقع على شبكة الانترنت ومراجعة الرسائل الجامعية السابقة والأبحاث العلمية حيث اشارت دراسة **(دودين، 2009)** إلى أن جراء الازمة المالية العالمية أصبح هناك تراجع في حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية وقيام البنوك الأردنية بتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية وذلك إما بطلب ضمان كافٍ أو بتخفيف مستوى المخاطر وضعف قدرة العملاء على السداد. وأوصت الدراسة بضرورة تدخل البنك المركزي الأردني بالإشراف على البنوك الأردنية في مجال منح القروض وتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية بحيث يضمن إعادة حجم نشاط البنوك في مجال منح القروض.

كما أشارت دراسة **(عباد، 2009)** إلى أن القطاع المصرفي الأردني كان تأثره على نحو محدود وهذا يعود إلى جراء ما يمتلكه هذا القطاع من خبرات وتجارب مميزة ولأن الجهاز المصرفي لا يعاني من نقص في السيولة، بل لديه سيولة فائضة، وأن الجهاز المصرفي الأردني مطمئن من ناحية نسبة كفاية رأس المال. وقد أوصت الدراسة بضرورة أخذ البنك المركزي الأردني الاحتياطات اللازمة من حيث الودائع في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية ومراقبة أداء البنوك.

وفي دراسة **(العاني، 2010)** توصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك الأردنية تتأثر سلبا بالأزمة المالية العالمية لاسيما الأداء التشغيلي والأداء المالي، بدليل تراجع متوسط أغلب نسب الأداء خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2008 و 2009) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية ح،يث أوصت هذه الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الأردنية بتبادل الخبرات بمجال إدارة الأزمات والتنسيق المشترك لحماية القطاع المصرفي من أية أزمات تنعكس سلبا على الاقتصاد الأردني، من هنا، على البنك المركزي الأردني اتخاذ التدابير المناسبة واستخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع الأزمات المالية كعدم التوسع في منح الائتمان المصرفي.

وكذلك في دراسة **(الطيب،2011)** كان أهم ما توصلت إليه من نتائج أن وتيرة النمو الاقتصادي المتحققة لا تزال أقل من المستوى المرغوب، وأن مثل هذا الواقع يستدعي استمرار العمل بالسياسات النقدية والمصرفية التفسيرية، وعلى البنك المركزي الأردني أن يراجع هذه السياسة دوريا والعمل على تغييرها إذا تطلبت الظروف الاقتصادية والائتمانية ذلك. وعلى ضوء ذلك أوصت الدراسة ضرورة قيام البنك المركزي الأردني بإصدار تعليمات لرفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك والاستمرار بإلزام البنوك بالتقيد في سبيل إدارة المخاطر على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى صعيد الجهاز المصرفي على حد سواء.

ونجد دراسة **(Lin, 2008)** في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى حدوث تراجع ملحوظ في صادرات الدول النامية، وكذلك نسبة مساهمتها في حجم التجارة العالمية لهذه الدول من (9.3%) عام 2006 إلى (4.1%) في عام 2008 وحدوث تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وخاصة في

الاستثمارات المباشرة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات.

أما دراسة **(Levitin, j. et al, 2009)** فلم تستطع أن تجزم بأن سياسة التوريق المتبعة هي السبب وراء الأزمة، ولكن توصلت إلى سبب رئيس مفاده أن سياسة الإقراض المتبعة من قبل سوق البنوك، كانت سياسة عدائية ومن دون دراسة مسبقة وخصوصاً تلك السياسة المتبعة في الإقراض المتعلق بالقروض.

أشارت دراسة **(krstic & Jemovic, 2009)** إلى أن البنوك المركزية تأثرت على نحو كبير بسبب الأزمة المالية العالمية وذلك نتيجة لعدم وجود الاستقرار المالي، وفقدان أزمة السيولة النقدية، وارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة الديون والغرامات المالية الكبيرة في سوق المؤسسات المالية والمصرفية حيث أوصت الدراسة إلى أهمية مراجعة البنوك المركزية للصكوك والسياسات النقدية كافة وتخفيفها من خلال خفض معدلات الصكوك المصرفية، وكذلك من خلال قيامها بعمل التسهيلات الائتمانية وتسهيل الودائع وتخفيض أسعار الفائدة.

أشكال الأزمات المالية:

إن الفروق بين الأزمات ليست واضحة على نحو قاطع، إذ غالباً ما تتداخل مع بعضها بعضاً، ويمكن التميز في هذا الإطار بين الأشكال الآتية للأزمات المالية (محي الدين، 2000):

أولا: أزمة العملة: يطلق عليها أحياناً أزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة سعر الصرف، أو أزمة ميزان المدفوعات، وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي.

ثانياً: الأزمات المصرفية: تحدث هذه الأزمات عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، تتمثل الأزمات المصرفية بعدة أشكال منها:

أ. أزمة سيولة: عندما يقوم البنك بإقراض معظم الودائع وتشغيلها في استثمارات طويلة الأجل مقابل احتفاظه بنسبة بسيطة من السيولة لديه لغايات عمليات السحب اليومي.

ب. أزمات مصرفية: في حال امتداد أثر العدوى في نقص السيولة في بنك إلى بنوك أخرى تحدث أزمة مصرفية في البنوك كافة.

ج. أزمة الاقتراض- الائتمان: وهي الحالة التي تقوم البنوك بالأحجام عن منع العملاء الائتمان نتيجة تخوف البنك من عدم وفاء العملاء بالسداد نتيجة ظروف الاقتصاد غير المواتية (محي الدين، 2000).

ثالثاً: أزمة الديون: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة(ملدر، 2002).

رابعاً: الأزمات المالية المزدوجة: تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتولد شكل جديد من الأزمات المالية وهي الأزمات المزدوجة، وهي تركيبة من الأزمات المصرفية وأزمات الصرف، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية وموجة من الإفلاس والضعف في البنوك، وتجتمع مع الشك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، التي لها تأثير متبادل ورجعي لكل واحدة على الأخرى (Boyer and others،2004).

وعموماً يمكن القول إن كل الأزمات تتسم بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التتابع في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والدين في وقت واحد.

الأزمة المالية العالمية الحالية وأسبابها

من المعروف أن الاقتصاد الحقيقي (السلع) أو الثروة العينية للاقتصاد تقابلها أصول مالية (أسهم وسندات) يتم التعامل بها في البورصات، وفي السنوات الماضية زاد حجم هذه الأصول وتوسعت فيها البنوك وأسواق المال ولكن بصورة مستقلة تماما عن الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وأصبحت الأسواق المالية تعمل بعيداً عن الاقتصاد العيني وتوسعت بإسراف في الإقراض إلى الحد الذي بلغت فيه الأصول المالية أكثر من حاجة الاقتصاد الحقيقي، وتجاوزت البنوك بإقراض رؤوس أموالها سعياً وراء الأرباح قصيرة الأجل وذلك عن طريق الاستدانة من البنوك الأخرى لتقديم قروض عقارية ومشتقات مالية ومصادر مالية جديدة، وعند

ارتفاع أسعار العقارات قام المستدينون برهنها لقرض جديد، ونتيجة لهذه الرهونات زاد عدد المدينين وحجم المخاطر وإخفاقات السداد، وأدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي العالمي للمخاطر في المدى الطويلة، على الرغم من مراقبة البنوك المركزية. ونتيجة لارتفاع أسعار العقارات لم تكن هنالك مشكلات للدائنين ولكن عند تراجع أسعار العقارات نتيجة لتضخيم أسعارها تعرض دائنو القروض للخسارة عندها فشل المستدينون في تسديد ديونهم(البيلاوي،2009).

ويمكن القول إن ما حدث في بداية الأزمة لا يعدو أن يكون انهيارا في نظام الائتمان في الدول الغربية وأمريكا مما أدى إلى ارتفاع عدد حالات الإفلاس للأفراد والشركات لأن وظائف المؤسسات المالية في هذه الدول تغيرت لتكون سيدا للاقتصاد الحقيقي بدلا عن أن تكون خادما له. والسبب في كل ذلك التوسع المتسارع وغير المنضبط في الأنشطة المصرفية والمالية في اقتصاديات الدول المتقدمة في غياب الضوابط التي تحكم المعاملات المالية خاصة معاملات بنوك وصناديق التحوط والاستثمار ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمين عن طريق التنويع الكبير في الأدوات المالية وتوسع الاقتراض من غير أسس سليمة ومعروفة (المناصير والكساسبة، 2009).

ويمكن الخروج بأسباب تتعلق بالبنية التحتية للاقتصاد يمكن أن نجملها بالآتي (عباد،2009) (الصوراني،2009،) و(البيلاوي، 2009):

1. **حالات عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** فالتقلبات في أسعار الفائدة العالمية التي تؤثر في تكلفة الاقتراض وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية إذ تعد من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي التي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.
2. **اضطرابات القطاع المالي:** تتمثل في التوسع الكبير في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج الذي ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.
3. **انتشار فساد الأخلاق الاقتصادي:** مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية.
4. **قيام الأنظمة المالية العالمة ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية و**التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات.
5. **التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات** الائتمان من دون رصيد (السحب المكشوف) التي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة.
6. **سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية**: تقوم على إغراء الراغبين بالقروض والتدليس عليهم، والغرر والجهلة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والمقترض المدين هو الذي يتحمل تبعات ذلك كله.
7. **خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية** الملائمة كسعر الفائدة، وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المنشآت أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.
8. **الزيادة المفرطة في منح الائتمان** وخلق النقود من لا شيء واستحداث وسائل كثيرة للدفع مثل بطاقات الائتمان، مما أسهم في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد.
9. **ضعف نظم الرقابة المالية** في الولايات المتحدة على أنشطة وأعمال بنوك الاستثمار مثل بنك Leman Brothers ,Oxly- Act.

نموذج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي في عرض البيانات وتحليلها ومن ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLs) لتقدير نماذج الدراسة وذلك بقياس أثر الأدوات النقدية في مؤشرات المتانة المالية لأوضاع البنوك العاملة في الأردن وفيما يأتي النموذج المستخدم:

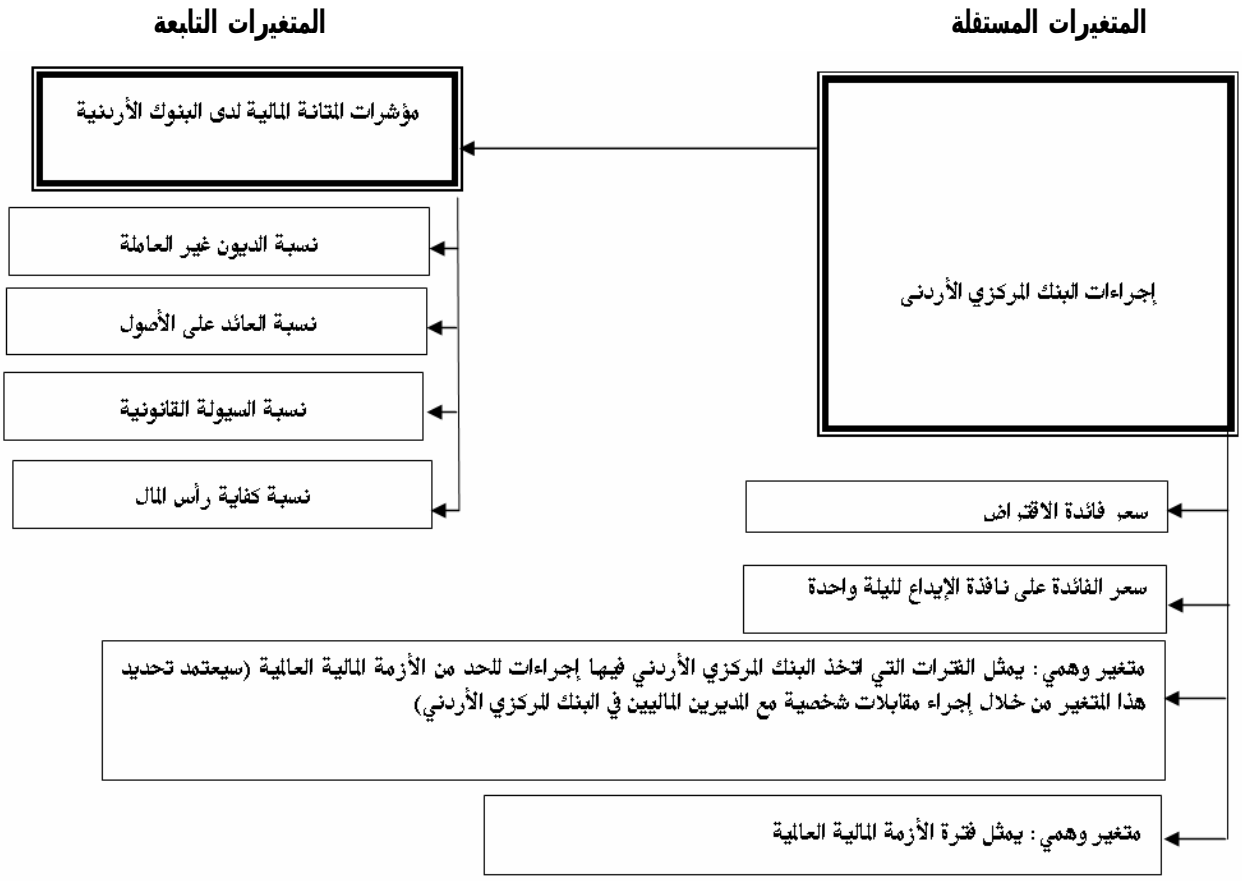

إعداد الباحثين: نور والبستنجي

معادلات الانحدار

$$Y_{1t} = B_{10} + B_{11}\, i_t + B_{12}\, rr_t + B_{13}\, D_1 + B_{14}\, D_2 + e_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y_{2t} = B_{20} + B_{21}\, i_t + B_{22}\, rr_t + B_{23}\, D_1 + B_{24}\, D_2 + e_t \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$Y_{3t} = B_{30} + B_{31}\, i_t + B_{32}\, rr_t + B_{33}\, D_1 + B_{34}\, D_2 + e_t \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$Y_{4t} = B_{40} + B_{41}\, i_t + B_{42}\, rr_t + B_{43}\, D_1 + B_{44}\, D_2 + e_t \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

عندما Y_{1t} نسبة الديون غير العاملة، Y_{2t} نسبة العائد على الأصول، Y_{3t} نسبة السيولة القانونية، $Y_{4\,t}$ نسبة كفاية رأس المال، i_t سعر فائدة الإقراض لدى البنوك (يمثل ردة فعل البنوك حول الأزمة المالية العالمية نتيجة نقص السيولة)، rr_t سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة (يمثل استجابة البنك المركزي للأزمة المالية العالمية لتوافر السيولة).

D_1 متغير وهمي يساوي صفر للفترة التي لم يتخذ فيها البنك المركزي الأردني إجراءات

للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية ويساوي واحد للفترة التي اتخذ فيها إجراءات.

D_2 متغير وهمي يساوي واحد في أثناء فترة الأزمة المالية العالمية ويساوي صفر في أثناء بقية

الفترات، e_t: الخطأ العشوائي، B معلمات النماذج، t الزمن.

وتألف مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن في حين شملت عينة الدراسة البنوك الأردنية والأجنبية العاملة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (لغاية النصف الأول من عام

2011)، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Eviews)، إذ تم اختبار الفرضيات من خلال المنهج القياسي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المختارة في النموذج كذلك اختيار اختبار (t- test) واختبار (F- test) والقوة التفسيرية للنموذج المعتمد (R^2)، للأعوام (2001 ولغاية 2011) على نحو نصف سنوي، والأساليب الإحصائية المناسبة(Draper and Smith).

نتائج التحليل

تم في هذا الجزء عرض الإحصاءات الوصفية وتحليل نموذج الدراسة وذلك لإصدار فرضيات الدراسة وفيما يأتي النتائج:

جدول رقم (1)

مصفوفة الارتباط

	D1	D2	IT	WRT	Y1T	Y2T	Y3T	Y4T
D1	1.00	0.89	0.14	-0.40	-0.31	-0.23	0.18	0.38
مستوى الدلالة		0.001	0.095	0.029	0.05	0.02	0.001	0.02
D2	0.89	1.00	0.16	-0.28	-0.41	-0.25	0.16	0.32
مستوى الدلالة	0.001		0.045	0.22	0.07	0.20	0.04	0.01
IT	0.14	0.16	1.00	-0.03	0.45	-0.60	-0.82	-0.20
مستوى الدلالة	0.095	0.045		0.08	0.03	0.01	0.00	0.38
WRT	-0.40	-0.28	-0.03	1.00	-0.54	0.57	-0.06	0.39
مستوى الدلالة	0.029	0.22	0.08		0.052	0.0096	0.08	0.08
Y1T	-0.31	-0.41	0.45	-0.54	1.00	-0.56	-0.60	-0.74
مستوى الدلالة	0.05	0.07	0.03	0.02		0.02	0.003	0.000
Y2T	-0.23	-0.25	-0.60	0.57	-0.56	1.00	0.45	0.44
مستوى الدلالة	0.02	0.20	0.01	0.006	0.02		0.12	0.07
Y3T	0.18	0.16	-0.82	-0.06	-0.60	0.45	1.00	0.35
مستوى الدلالة	0.001	0.00	-0.06	0.08	0.003	0.12		0.14
Y4T	0.38	0.32	-0.20	0.39	-0.74	0.44	0.35	1.00
مستوى الدلالة	0.02	0.01	0.038	0.089	0.000	0.07	0.14	

التحليل الوصفي للبيانات

يلحظ من الجدول رقم (1) وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في النماذج الإحصائية المستخدمة وهي ذو دلالة إحصائية، كما أظهرت النتائج أن الأزمة المالية العالمية أثرت على نحو سلبي وملموس في نسبة الديون غير العاملة إذ بلغت نسبة الارتباط (-41%) وكذلك نسبة العائد على الأصول إذ بلغت نسبة الارتباط (-25%) ويرجع ذلك على نحو رئيس إلى انخفاض ربحية البنوك في حين ارتفعت نسبة التعثر لدى العملاء، كما رفعت الأزمة المالية العالمية من نسبة السيولة لدى البنوك الأردنية حيث وصلت إلى (16%) وجاء ذلك كتحوط من البنوك خوفاً من أية سحوبات على الودائع، أما نسبة كفاية رأس المال فلم تتأثر على نحو سلبي كبير إذ بلغت (32%) والسبب في ذلك قيام البنوك برفع رأس مالها.

جدول رقم (2)
الجدول الإحصائي لمتغيرات

	Y4T	Y3T	Y2T	Y1T	WRT	IT
الوسط	18.33	143.13	1.06	9.18	3.35	8.94
الوسيط	18.00	158.30	0.91	8.05	3.00	8.97
القيمة العليا	21.40	179.60	2.00	17.10	5.25	10.45
القيمة الدنيا	15.90	57.80	0.60	4.00	2.00	7.58
Kurtosis	2.25	3.81	2.11	1.80	1.61	2.59
اختبار (Jarque-Bera)	0.86	7.97	2.30	2.25	2.03	0.16
الاحتمالية	0.65	0.02	0.32	0.32	0.36	0.93

عندما (Y_{1t} = نسبة الديون غير العاملة، Y_{2t} = نسبة العائد على الأصول، Y_{3t} = نسبة السيولة القانونية، Y_{4t} = نسبة كفاية رأس المال، i_t = سعر فائدة الإقراض، Wr_t = سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة).

يبين الجدول رقم (2) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة ومن الجدير ذكره أن اختبار (Jarque-Bera) أظهر أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا. ومن ثّم نلاحظ أن القيمة العليا لنسبة الديون غير العاملة لإجمالي الديون بلغت (17.10%) في حين كانت أدنى قيمة (4%) وهذه النسبة تعتبر مرتفعة لدى البنوك وكان السبب في ذلك هو عدم مقدرة المقترضين غير الجيدين على تسديد قروضهم خاصة في فترة الأزمة المالية العالمية، أما نسبة العائد على الأصول فكان الوسط الحسابي لها هو (1.6%) في حين بلغت القيمة العليا (2%) وتعد هذه النسبة جيدة في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية ومقارنة مع بنوك خارج الأردن إذ واجهت خسائر وأعلنت إفلاسها.

وكما يلحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة السيولة القانونية بلغت (179.60%) وهي أعلى قيمة وكانت قيمة الوسط (143.13%) ووسطها (158.30%) مقارنة مع أدنى قيمة بلغت (57.8%) إذ كانت هذه النسبة مرتفعة ويعود السبب إلى الإجراءات التي قام بها البنك المركزي التي جاءت كتحوط للبنوك خوفاً من أي سحوبات على الودائع، وكذلك التشدد من قبل البنوك في منح الائتمان.

كانت نسبة كفاية رأس المال المطلوبة من البنوك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني (12%) ومقررات لجنة بازل (8%) فيلحظ من خلال الجدول الإحصائي رقم (2) أن هذه النسبة أظهرت نتائج إيجابية إذ كانت القيمة الدنيا (15.9%) والقيمة العليا (21.4%) في حين كان وسيطها (18.33%) وكان ذلك نتيجة قيام البنوك برفع رؤوس أموالها تخوفا من أن يكون هناك تزايد من قبل المودعين بسحب أموالهم.

نتائج تقدير النموذج واختبار الفرضيات

قام الباحثان في هذا الجانب باختبار فرضيات الدراسة من حيث مدى قبولها أو رفضها من خلال إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المختارة في النماذج وإجراء اختبار(t-test)، (F-test)، والقوة التفسيرية للنموذج المعتمد(R^2)، خلال فترة الدراسة وبشكل نصف سنوي للتحقق من العلاقة بين المتغيرات كالآتي:

النموذج الأول: نسبة الديون غير العاملة

استجابة نسبة الديون غير العاملة إلى كل من حركات أسعار الفائدة لدى البنوك ولدى البنك المركزي كذلك تأثرها بإجراءات السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (3)

نتائج النموذج الأول (نسبة الديون غير العاملة)

المتغيرات	المعلمات (β)	قيم t	الاحتمالية "sig"
WR_t	-3.21	-14.87	0.0000
I_t	2.67	5.31	0.0003
D_1	-2.91	-4.21	0.0012
D_2	4.44	8.10	0.0000
R^2	0.940		
F المحسوبة	34.574		
احتمالية F	0.00000		
قيمة DW	1.616		

عندما (Y_{1t} = نسبة الديون غير العاملة، i_t = سعر فائدة الإقراض، wr_t = سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، D_1 = متغير وهمي يمثل الفترات التي اتخذ البنك المركزي فيها الإجراءات للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، D_2: متغير وهمي يمثل فترة الأزمة المالية العالمية).

أظهرت نتائج التحليل من خلال الجدول رقم (3) وجود علاقة عكسية بين الديون غير العاملة **وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة**، هذا يعني أن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى رفع نسبة الديون غير العاملة إذ إن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع المقترضين غير الجيدين للاقتراض من البنوك كذلك فإن الطلب على القروض سيزيد من قبل المشروعات ذات العائد المنخفض ذلك أنها أصبحت أكثر جدوى ومن ثَم زيادة الديون غير **العاملة** في حال تخلفها عن السداد.

أما **أسعار الفائدة لدى البنوك** فيلحظ أن رفع أسعار الفائدة يعمل على رفع **نسبة الديون غير العاملة** أيضا، إذ إن الأعباء على المقترضين ستزيد نتيجة زيادة الفوائد التي يدفعونها، ومن ثَم سيزيد التخلف عن الدفع، وعليه ارتفاع **نسبة الديون غير العاملة**، وأن آثار الأزمة المالية العالمية على نسبة الديون كانت كبيرة، حيث رفعت من نسبة الديون وجاء هذا الارتفاع نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، في حين خفضت إجراءات البنك المركزي من ارتفاع نسبة الديون غير العاملة.

وتشير مؤشرات المعنوية الجزئية والكلية إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية ولكل المتغيرات ويلحظ أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وصلت قيمته إلى 94% وأن هنالك قوة تفسيرية مرتفعة للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة.

كما يشير اختبار DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل التي تشير قيمته حول(2) وهي القيمة التي يكون عندها الارتباط المتسلسل يساوي صفراً.

النموذج الثاني: نسبة العائد على الأصول

استجابة نسبة العائد على الأصول إلى كل من حركات أسعار الفائدة لدى البنوك ولدى البنك المركزي كذلك تأثرها بإجراءات السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (4)
نتائج النموذج الثاني (نسبة العائد على الأصول)

المتغيرات	المعلمات (β)	قيم t	الاحتمالية "sig"
WR_t	0.28	9.55	0.0000
I_t	-0.46	-4.53	0.0007
D_1	0.11	2.07	0.0601
D_2	-0.30	-4.78	0.0004
C	4.25	5.42	0.0002
R^2	0.749		
F المحسوبة	7.185		
احتمالية F	0.002		
قيمة DW	2.066		

عندما (Y2t = نسبة العائد على الأصول، it = سعر فائدة الإقراض، wrt = سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، D1 = متغير وهمي يمثل الفترات التي اتخذ البنك المركزي فيها الإجراءات للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، D_2: متغير وهمي يمثل فترة الأزمة المالية العالمية).

أظهرت نتائج التحليل على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية والديون السيادية في منطقة اليورو، وظروف الربيع العربي وآثارها السلبية في أرباح البنوك في معظم دول المنطقة والعالم، إلا أن أرباح البنوك العاملة في المملكة لم تتأثر على نحو كبير في الأزمة، إذ أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) وجود علاقة طردية بين **نسبة العائد على الأصول وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة،** وهذا يعني **أن خفض سعر الفائدة** يؤدي إلى **خفض نسبة العائد على الأصول**. كما يظهر النموذج أن إجراءات البنك المركزي الأردني أثرت سلبا في نسبة العائد على الأصول ولكنها تأثرت على نحو **سلبي من تداعيات الأزمة المالية العالمية،** وبالنسبة للبنوك فقد أظهرت النتائج أيضا إن كان لها أثر سلبي على نسبة العائد على الأصول من جراء **تعديل أسعار الفائدة**. والجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من تداعيات هذه الأزمة إلا أن الودائع لم تواجه سحوبات كبيرة ونقصانا في قيمتها في البنوك وإنما استمر في الارتفاع، ويعود ذلك إلى متانة الجهاز المصرفي الأردني من جهة، وقيام الحكومة بضمان الودائع من دون سقف خلال 2009 و2010 من جهة أخرى.

وتشير مؤشرات المعنوية الجزئية والكلية إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية ولكل المتغيرات ويلحظ أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وصلت قيمته إلى 74.9% وأن هنالك قوة تفسيرية مرتفعة للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة.

كما يشير اختبار DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل، التي تشير قيمته حول(2) وهي القيمة التي يكون عندها الارتباط المتسلسل يساوي صفراً.

النموذج الثالث: نسبة السيولة القانونية

استجابة نسبة السيولة القانونية إلى كل من حركات أسعار الفائدة لدى البنوك ولدى البنك المركزي كذلك تأثرها بإجراءات السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (5)

نتائج النموذج الثالث (نسبة السيولة القانونية)

المتغيرات	المعلمات (β)	قيم t	الاحتمالية "sig"
WR_t	-6.522	-3.652	0.0029
I_t	-9.616	-5.258	0.0002
D_2	19.871	7.965	0.0000
C	254.710	14.453	0.0000
R^2	0.779		
F المحسوبة	9.192		
احتمالية F	0.0006		
قيمة DW	1.521		

عندما (Y_{3t} = نسبة السيولة القانونية، it = سعر فائدة الإقراض، wrt = سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، D1 = متغير وهمي يمثل الفترات التي اتخذ البنك المركزي فيها الإجراءات للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، D_2: متغير وهمي يمثل فترة الأزمة المالية العالمية).

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة عكسية بين **نسبة السيولة القانونية** وكل من الأزمة المالية العالمية وإجراءات البنك المركزي، وجاء ذلك كتحوط من البنوك خوفاً من أية سحوبات للودائع بينما أظهرت البيانات أن أثر خفض **سعر الفائدة** أسهم برفع نسبة السيولة القانونية في حين أن **ردة فعل البنوك للازمة المالية العالمية من جراء تعديل أسعار الفائدة** لديها كان له أثر سلبي.

ومن الجدير ذكره أن البنك المركزي قد قام بإصدار تعليمات حول إدارة مخاطر السيولة ضمن تعليمات الدعامة الثانية من معيار بازل (II)، التي تتضمن ضرورة أن يتوافر لدى البنك سياسات معتمدة وإجراءات واضحة لإدارة سيولته، كما قام البنك المركزي من خلال تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة التي أصدرها بتاريخ 2009/9/30 بالطلب من البنوك بافتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجئ في التزامات البنك، واختبار قدرة البنك على الوفاء بهذه الالتزامات.

وتشير مؤشرات المعنوية الجزئية والكلية إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية ولكل المتغيرات ويلحظ أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وصلت قيمته إلى 77.9% وأن هنالك قوة تفسيرية مرتفعة للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة.

كما يشير اختبار DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل، التي تشير قيمته حول(2) وهي القيمة التي يكون عندها الارتباط المتسلسل يساوي صفراً.

النموذج الرابع: نسبة كفاية رأس المال

استجابة نسبة كفاية رأس المال إلى كل من حركات أسعار الفائدة لدى البنوك ولدى البنك المركزي كذلك تأثرها بإجراءات السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (6)
نتائج النموذج الرابع (نسبة كفاية رأس المال)

المتغيرات	المعلمات (β)	قيم t	الاحتمالية "sig"
WR_t	0.853	4.191	0.0008
I_t	-0.510	-2.829	0.0127
D_1	3.170	4.892	0.0002
D_2	0.994	2.705	0.0163
C	18.437	10.815	0.0000
R^2	0.596		
F المحسوبة	5.554		
احتمالية F	0.006		
قيمة DW	2.121		

عندما (Y_{4t} = نسبة كفاية رأس المال، it = سعر فائدة الإقراض، wrt = سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة، D1 = متغير وهمي يمثل الفترات التي اتخذ البنك المركزي فيها الإجراءات للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، D_2: متغير وهمي يمثل فترة الأزمة المالية العالمية).

ويلحظ من الجدول (6) أظهرت نتائج النموذج الرابع وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال **وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة**، هذا يعني أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى رفع **نسبة كفاية رأس المال.**

وتشير مؤشرات المعنوية الجزئية والكلية إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية ولكل المتغيرات، ويلحظ أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وصلت قيمته إلى 59.6% وأن هنالك قوة تفسيرية مرتفعة للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة.

كما يشير اختبار DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل والتي تشير قيمته حول(2) وهي القيمة، التي يكون عندها الارتباط المتسلسل يساوي صفراً.

عرض النتائج والتوصيات

النتائج

أظهرت نتائج النموذج الأول أن هناك علاقة عكسية بين الديون غير العاملة وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة؛ إذ بلغت قيمة التأثر (3.2-) وهذا يعني أن خفض سعر الفائدة نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى رفع نسبة الديون غير العاملة به (3.2) نقطة مئوية.

أما أسعار الفائدة لدى البنوك فيلحظ أن رفع أسعار الفائدة بمقدار نقطة مئوية واحدة يعمل على رفع نسبة الديون غير العاملة بنسبة (2.7) نقطة مئوية واحدة إذ إن الأعباء على المقترضين ستزيد نتيجة زيادة الفوائد التي يدفعونها ومن ثَم سيزيد التخلف عن الدفع وعليه ارتفاع نسبة الديون غير العاملة.

وأما آثار الأزمة المالية العالمية وإجراءات البنك المركزي الأردني فأظهرت النتائج أن إجراءات البنك المركزي الأردني أسهمت بتخفيض نسبة الديون غير العاملة بنسبة (2.9) نقطة مئوية أما آثار الأزمة المالية العالمية فقد رفعت من الديون غير العاملة بنسبة (4.4) نقطة مئوية وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن الضوابط الموضوعة من قبل البنك المركزي الأردني في مجال منح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية والتمويل العقاري والذي لا يتجاوز 20% من إجمالي محفظة القروض لدى أي بنك تجاري كان له الأثر الجيد في تحييد آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن.

كما أظهرت نتائج النموذج الثاني وجود علاقة طردية

ومحدودة بين نسبة العائد على الأصول وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة وهذا يعني أن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى رفع نسبة العائد على الأصول (0.28) نقطة مئوية كما أظهر النموذج نتائج الدراسة وأن إجراءات البنك المركزي الأردني كان لها الأثر الإيجابي في نسبة العائد على الأصول (0.11) نقطة مئوية في حين أثرت تداعيات الأزمة المالية العالمية على نحو سلبي على الأرباح وذلك بتخفيض نسبة العائد على الأصول بنسبة (0.3) نقطة مئوية مع الإشارة هنا إلى خسارة بعض البنوك الأردنية استثماراتها الأجنبية في بنوك خارجية ومن ثّم تراجع أرباحها، ولكن هذه الخسائر معقولة لكون هذه الاستثمارات محدودة لا تزيد على 10% من مجموع الودائع لدى هذه البنوك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وأظهرت في النموذج الثالث إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة القانونية وكل من الأزمة المالية العالمية وإجراءات البنك المركزي الأردني من خلال البيانات التي أظهرت أن خفض سعر الفائدة سيسهم في رفع نسبة السيولة القانونية (6.5) نقطة مئوية في حين أن ردة فعل البنوك للازمة المالية العالمية كان لها أثر إيجابي على نسبة السيولة برفعها بنسبة (19.0) نقطة مئوية في حين أن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة السيولة القانونية بمقدار(6.5) نقطة مئوية كذلك خفض أسعار الفائدة على القروض يولد سيولة قانونية بمقدار (9.6) نقطة مئوية وقيام البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة المالية العالمية بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع منذ آب 2008 وذلك لضخ المزيد من السيولة في السوق النقدي لدعم وتقوية المراكز المالية للبنوك لموجهة أي صدمات.

وأخيرا اظهر النموذج الرابع وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة وهذا يعني أن خفض سعر الفائدة أدى إلى خفض نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الأزمة المالية العالمية ولكن على نحو طفيف حيث بلغت نسبة التأثير (0.85) نقطة مئوية مع العلم أن النسبة الكلية ارتفعت خلال فترة الأزمة المالية العالمية وينعكس على التأثير الحدي لسعر الفائدة أو استجابة البنوك لسعر الفائدة إذ إن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاقتراض ذي المخاطر الأعلى ومن ثّم زيادة الأصول المرجحة في المخاطر ما يفي خفض نسبة كفاية رأس المال. ومن الجدير ذكره أن سياسات البنك المركزي الأردني وتعليماته المتعلقة برفع رؤوس أموال البنوك خاصة تلك التعليمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني في عام 2009 برفع رؤوس أموال البنوك المحلية إلى (100) مليون دينار بدل من (50) مليون دينار، قد أسهمت على نحو ايجابي في محافظة البنوك على وجود رأس مال كافٍ لتغطية مخاطرها.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. استمرار البنك المركزي الأردني بتشديد الرقابة المصرفية على البنوك التجارية خاصة في الأقسام التي تتعامل مع الاستثمارات الخارجية وذلك تجنباً من نقل أي آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، في ضوء ارتفاع نسبة الديون غير العاملة.
2. على البنك المركزي الأردني الاستمرار في تعزيز متانة الجهاز المصرفي وقدرته على إدارة المخاطر عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة استناد إلى أفضل المعايير العالمية لاسيما مقررات لجنة بازل (II)، والعمل على نحو جاد على تبني مقررات لجنة بازل (III) وذلك في ضوء النتائج الإيجابية لإجراءات البنك المركزي على مؤشرات البنوك لما أظهرته نتائج الدراسة.
3. زيادة الحوافز التي يقدمها البنك المركزي الأردني للبنوك من أجل الاندماج في بنوك كبيرة ذلك لزيادة التنافسية لدى البنوك وخاصة- كما هو معروف- أن هنالك ثلاثة بنوك كبيرة تسيطر على السوق المصرفي وتمارس بعض الممارسات الاحتكارية، كذلك السماح لبنوك أجنبية أكثر لدخول السوق الأردني مع تأكيد وضع ضوابط جيدة عليها وذلك لتحسن التنافسية في السوق المصرفي الأردني.
4. على البنوك الأردنية وضع سياسة استراتيجية يتم من خلالها متابعة الائتمان بعد منحه للعميل وذلك من أجل تقليل المخاطر ومن ثّم المحافظة على نسبة كفاية رأس المال عالية.

المراجـع

المراجع العربية

البنك المركزي الأردني (2011). **النشرة الإحصائية الشهرية**، تموز.

البنك المركزي الأردني (2011). **التقرير السنوي الثامن والأربعون**- دائرة الأبحاث، عمان –الأردن.

البنك المركزي الأردني (2011). **تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن**، دائرة الأبحاث والدراسات العدد الخامس/ عمان – الأردن.

البيلاوي، حازم (2009)."**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها** على الاقتصاديات العربية"**ورقة مقدمة إلى الاجتماع المشترك لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية العربية المنعقد في الكويت في 14 يناير.**

دودين، أحمد (2009)."دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين في المصارف الأردنية"**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الزرقاء تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال.**

الروسان، عاطف والروابدة، عبدالرؤوف (2010). **الأزمة المالية العالمية " دراسة تحليلية للأزمة وأثرها على الاقتصاد الأردني 2007- 2010**، المكتبة الوطنية، عمان_ الأردن.

الصوراني، غازي (2009)، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، متاح على العنوان الالكتروني:
WWW.PP/P.PS Online Available:2011 /10 /15 ،

طوقان، أميه (2005) مؤتمر حول دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية ورقة عمل جاءت بعنوان" **مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية**". (2-3 تموز 2005).

الطيب، سعود موسى**(2011)**. "أثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية" **بحث مقدم للمؤتمر الخامس للبحث العلمي في الأردن، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، 2011/11/19 عمان، الأردن.**

العاني، فيصل نافع (2010)**. تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية (**رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبّاد، جمعة محمود(2009)."الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"**. مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي،جامعةالجنان، طرابلس، لبنان**،13-14/آذار

قندح، عدلي (2009). **الأزمة المالية العالمية الجذور، الأسباب، الآثار، وخطط الإنقاذ**. ص9، عمان: جمعية البنوك في الأردن - المكتبة الوطنية.

محي الدين، عمرو (2000). **أزمة النمور الآسيوية**، ط1، القاهرة: دار الشرق للنشر، ص (180-181).

ملدر، كريستيان (2002). عين العاصفة يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الرقابة وتدابير الحل، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 39، العدد 4، ص6.

المناصير، علي فلاح، والكساسبة، وصفي عبدالكريم (2009). "الأزمة المالية العالمية حقيقتها ..أسبابها .. تداعياتها.. وسبل العلاج"، **المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال". جامعة الزرقاء، الأردن.**

المراجع الأجنبية

Draper N. and smith H., Applied Regression Analysis, John wiley and sons Inc, London 1990.

Krstic, Borks & Jemovic, Mirjana (2009). **"The Impact Of Global Financial Crisis On Changing The Central Bank Role In The Market Positioning Of Financial Institutions"**, ***Economics and Organization, Vol.6,No3, pp . 221-236***

Lin, Justin Yiful (2008). "**The Impact of the Financial Crisis On Developing Countries"**, ***Korea development institutes,*** seoul, October 31, Online Available

:Georgetown University)

Robert BOYER.Mario DEHOVE. Dominique PLIHON, '**les crises financiers,** , Ed La Documentation francaise, Paris, 2004, P.P. 26-27. Ibid, P7.

www.cnn.com , 8/9/2011.

Levitin Adam J ,Pavlov Andrey D and Wachter Susan M (2009). **"Securitization: cause or remedy of the financial crisis?"**, ***Georgetown law and economics*** research paper no.9-31 31(Washington, DC.

The Role of the Central Bank of Jordan in Capturing the Repercussions of the Global Financial Crisis on the Banks Working in Jordan

Abdul Naser Nour, Jamal AbdAlmon'am Albustanji ***

ABSTRACT

This study aimed to identify the main causes of the global financial crisis and the Central Bank of Jordan's role in containing the repercussions of this crisis on licensed banks operating in Jordan. The study employed econometric analysis, using the linear regression model on semiannual data covering the period (2001-2011). The results of the analysis show that the financial crisis increased the ratio of non-performing loans to total loans, the liquidity ratio, and the capital adequacy ratio, and decreased the return on assets as a result of lowering the interest rate on the overnight window deposit facility. The paper recommends the Central Bank of Jordan to continue tightening the supervision on commercial banks, especially with respect to investments abroad in order to minimize the transmission of risks from abroad to the banking system in particular and the Jordanian economy in general.

KEYWORDS: Financial Crisis, Central Bank of Jordan, Commercial Jordanian Banks.

* Dean of the Faculty of Business, Middle East University.
anoor@meu.edu.jo
** An employee, General Bank of Jordan.
jbostanji@yahoo.com
Received on 18/10/2012 and Accepted for Publication on 31/3/2013.